

Distr.: Limited
3 December 2004
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون

اللجنة الثانية

البند ٨٧ (هـ) من جدول الأعمال

العولمة والاعتماد المتبادل: دمج

الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في

الاقتصاد العالمي

مشروع قرار مقدم من نائب رئيس اللجنة السيد أنطونيو برنارديني (إيطاليا)، بناء على

المشاورات غير الرسمية التي أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/59/L.19

دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي

إن الجمعية العامة،

إذ تؤكد من جديد قراراتها ١٨٧/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢،
و ١٨١/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، و ١٠٦/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون
الأول/ديسمبر ١٩٩٤، و ١٧٥/٥١ المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، و ١٧٩/٥٣
المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، و ١٩١/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر
٢٠٠٠، و ٢٤٧/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢،

وإذ تؤكد من جديد أيضا ضرورة الدمج الكامل للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة
انتقالية في الاقتصاد العالمي،

وإذ ترحب بالتقدم المحرز في تلك البلدان نحو إدخال إصلاحات تركز على السوق،
ونحو تحقيق الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي، والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي،

وذلك في جملة أمور، من خلال انتهاج سياسات اقتصاد كلي سليمة، وتبني الحكم الرشيد وسيادة القانون، وتلاحظ الحاجة إلى أن تستمر هذه الاتجاهات الإيجابية في المستقبل،

وإذ تلاحظ أن التقدم في بعض الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية كان أبطأ من ذي قبل، مما أسفر عن مستويات إجمالية أدنى للتنمية ومعدلات أدنى لدخل الفرد،

وإذ تؤكد أهمية استمرار تقديم المساعدة الدولية إلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية دعماً لجهودها الرامية على إدخال إصلاحات تركز على السوق، وبناء المؤسسات، وتطوير الهياكل الأساسية، وتحقيق الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي، والاستقرار المالي، والنمو الاقتصادي، وضماناً لدمجها بالكامل في الاقتصاد العالمي،

وإذ تسلم على وجه الخصوص بالحاجة إلى تعزيز قدرة هذه البلدان على التسخير الفعال لفوائد العولمة بما في ذلك فوائدها في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، والاستجابة بشكل أنسب لما تنطوي عليه من تحديات،

وإذ تسلم أيضاً بالحاجة المستمرة إلى ضمان الظروف المواتية لوصول صادرات البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلى الأسواق، وفقاً للاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف،

وإذ تسلم كذلك بالدور المهم الذي ينبغي أن يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر في تلك البلدان، وتؤكد على ضرورة إيجاد بيئة مواتية، داخلياً ودولياً، تمكن من جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تلك البلدان،

وإذ تدرك طبيعة الدور الذي يمكن للقطاع الخاص القيام به في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية لتلك البلدان، ودمجها في الاقتصاد العالمي، وتؤكد على أهمية تبني بيئة مواتية للاستثمار الخاص، والأعمال الحرة،

وإذ تلاحظ تطلع البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلى زيادة تطوير التعاون الإقليمي والأقليمي،

وإذ تحيط علماً مع التقدير بتقرير الأمين العام^(١)،

١ - ترحب بالتدابير التي اتخذتها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ قرارات الجمعية العامة المتعلقة بدمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي؛

(١) A/59/301.

٢ - **هيب** بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بما فيها اللجان الاقتصادية الإقليمية، وتدعو مؤسسات بریتون وودز، أن تواصل، بالتعاون مع المؤسسات المتعددة الأطراف والإقليمية ذات الصلة غير التابعة للأمم المتحدة، الاضطلاع بالأنشطة التحليلية وإسداء المشورة في مجال السياسة العامة إلى حكومات البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وتزويدها بالمساعدة التقنية الموجهة والكبيرة بهدف تعزيز الإطار الاجتماعي والقانوني والسياسي اللازم لاستكمال الإصلاحات التي تركز على السوق، ودعم الأولويات الإنمائية الوطنية بهدف استدامة الاتجاهات الإيجابية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه البلدان وعكس أي اتجاهات نحو تدهورها؛

٣ - **تشدد** في هذا الصدد على أهمية مواصلة دمج البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي، على أن توضع في الاعتبار، في جملة أمور، الأحكام ذات الصلة في توافق آراء مونتيري الصادر عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية^(٢)، وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة^(٣)، وخطة التنفيذ لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ("خطة جوهانسبرغ للتنفيذ")^(٤)؛

٤ - **تؤكد** ضرورة تركيز المساعدة الدولية المقدمة إلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على تلك التي تواجه من بينها مصاعب بوجه خاص في مجال التنمية الاجتماعية - الاقتصادية، وتنفيذ إصلاحات تركز على السوق، والقدرة على بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية^(٥)، وترحب بالجهود التي تبذلها البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من أجل تحسين أساليب الإدارة والقدرات المؤسسية حتى يتسنى لها الاستفادة من المساعدة بشكل أكثر فعالية؛

٥ - **ترحب** بالجهود التي تبذلها البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في مجال تنفيذ السياسات التي تهدف إلى تشجيع النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة، بما في ذلك، في جملة أمور، من خلال تشجيع ردع التنافس، والإصلاح

(٢) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة رقم المبيع E.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٣) تقرير المؤتمر العالمي لتمويل التنمية، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1، والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٤) المرجع نفسه، القرار ٢، المرفق.

(٥) انظر القرار ٢/٥٥.

التظيمي، واحترام حقوق الملكية، وتنفيذ العقود بشكل سريع، وتدعو منظومة الأمم المتحدة إلى إبراز النماذج الناجحة باعتبارها أمثلة للممارسات الحسنة؛

٦ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.